أثر الفقهاء في مدرسة النحو الكوفية

أ. محمد فريحة

مقدمة :

عرف المسلمون بداية أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن يفهموه لأنه هو الذي ينظم حياتهم، ومن ثم نستطيع تفسير نشأة الحركة العقلية العربية بأنها كانت نتيجة نزول القرآن، فهي كلها من نحو وصرف وبلاغة وتفسير وفقه وأصول وكلام تسعى إلى هدف واحد هو فهم النص القرآني.

نشأ النحو لفهم القرآن، وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العربي هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي، ومحاولة الفهم هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس النحو بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص، ومن ثم فإن دراسة منهج النحو عند العرب لا تكون صحيحة إلا مع اتصالها بدراسة العلوم العربية الأخرى وخاصة الفقه.

أثر الفقهاء في النحو عامة :

نشأ النحو في رحاب القرآن الكريم وتأصلت قواعده ونمت فروعه في ظلاله مما جعل النحاة يستشهدون به وبقراءاته المختلفة. ولقد اتفق القدماء على أن هناك مجموعة من المصادر الأساسية التي أخذوا عنها مادتهم اللغوية والنحوية، هي مصادر السماع والتي يمكن حصرها في القرآن الكريم وكلام العرب. ولقد احتل القرآن الرتبة الأولى فترى كل ذي فن منه يستمد وعليه يعتمد، فالفقيه منه يستنبط الأحكام ويستخرج منه الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه ويرجع إليه في معرفة خطإ القول وصوابه[1].

وحرص القدماء حين وضع قواعد النحو على أن تكون في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية والنصوص النثرية المأخوذة من كلام العرب خلال فترة زمنية ومكانية محددة لذلك نستطيع أن نقول عن النحو إنه يعتمد على الشاهد في استخراج القاعدة النحوية وتوثيقها، والنحاة في ذلك متأثرون بالمنهج الأصولي الذي يعتني بالنصوص عناية بالغة ويراعيها في استخراج الأحكام الشرعية.

ويعد استنباط القواعد والأحكام غاية النظر في النصوص التي جمعت، والاستنباط من الشروط التي يجب توافرها في الفقيه، أي لابد أن تكون له المقدرة على استخراج الحكم من النص.

وهناك الكثير من النصوص التي تدل على اهتمام النحاة بالاستنباط، ومن ذلك قول ابن جني ت 392 هـ: ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك

1. صالح بلعيد "أثر الفقه في الدراسات اللغوية" مجلة الآداب والعلوم الانسانية. قسنطينة : 2003، العدد 3، ص 68.

اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت : قام زيد، أجزت ظرف بشر، وكرم خالد[1] .

وحين أراد القدماء تمييز اللغوي من النحوي كانوا يقارنوهما بالمحدث والفقيه، يدلنا على ذلك قول عبد الطيف البغدادي: اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما نقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث برمته، ثم إن الفقيه يتلقاه، ويتصرف فيه، ويبسط علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه[2].

فمن الأمور المعروفة في تاريخ الفكر الإسلامي هذا الاتصال العلمي الذي نشأ بين النحاة وعلماء أصول الفقه، حيث جارى علماء النحو الفقهاء في وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه، وأصول النحو الأربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال هي نفسها الموجودة في علم أصول الفقه.

يقول أبو البركات الأنباري ت 577 هـ: أصول النحو: أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن فصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله[3].

---

1. ع/محمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي، دط الإسكندرية : 2000، دار المعرفة الجامعية، ص101.

2. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، ط. الحلبي : 1958، ج1، ص30.

3. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن : الاقتراح في علم أصول النحو، تح. أحمد مُحَمَّد قاسم، ط1. القاهرة: 1976 دار الكتب العلمية، ص93.

وكان ابن الأنباري ت 328 هـ يرى أن هذا القياس النحوي هو مثيل القياس قي الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء فيه لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول[1].

وقد اتفق مؤرخو الحياة الإسلامية على أن تاريخ وضع "المنهج الأصولي" يعود إلى عصر الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ووضع ابن عباس رضي الله عنه فكرة العام والخاص، وذكر عن بعض الصحابة الكرام فكرة المفهوم، لذلك كان المنهج عند علماء أصول الفقه، هو الذي ظهر أولا قبل نظيره عند النحاة ويستدلون ويعارضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وكيفية معارضتها وترجيحها، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه، هو الذي ظهر أولا قبل نظيره عند النحاة.[2] ووضع قانونا كليا يرجع في مراتب أدلة الشرع إليه، ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، وحققوا تلك القواعد، وأوسعوا القول فيه[3] .

ولأجل هذا المنهج الذي كان في أيدي علماء أصول الفقه، فإنه كانت هناك صلة بينهم وبين النحاة من أجل الفائدة العلمية التي يمكن أن تعود على الدرس اللغوي على العموم والنحوي على الخصوص، بل إن بعض النحاة اتصل بالمحدثين ولزم حلقاتهم لما فيها من منهج أيضا يمكن أن يفيد في تكوينه علميا.

1. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن : الاقتراح في علم أصول النحو، تح. محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ط1. بيروت: 1988، دار الكتب العلمية، ص11.

2. ع/محمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي، ص96.

3. ابن خلدون عبد الرحمن : المقدمة، ط3. بيروت: 1967، دار الكتاب اللبناني، ص816.

وهناك بعض التشابه في منهج الدرس النحوي ونظيره عند علماء أصول الفقه، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

1- هناك ما يسمى في الفقه بإحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب، ويأتي هذا من أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، وهذا وارد في النحو تحت عنوان "تركيب المذاهب".

ومن ذلك أن النحاة اختلفوا حول إعراب الضمير المتصل بـ "لولا" كما في "لولاي لولاك" وقد أحدث أبو البقاء العكبري ت 616 هـ قولا ثالثا حين حكم عليه بأنه لا موضع له من الإعراب[1].

2 - هناك ما يسمى في الفقه ب"نقض الاجتهاد" والمقصود به أن المجتهد إذا اجتهد في حادثة من الحوادث ليتعرف حكمها، ثم غلب على ظنه الحكم، فإن كان يجتهد لنفسه وعمله بمقتضى اجتهاده ثم تغير ظنه لزمه أن ينقض ما بناه على الاجتهاد الأول، لذلك قال عمر رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري: "لا يمنعك قضاء قضيته اليوم، فراجعت فيه نفسك، وهديت فيه لرشدك، أن ترجع إلى الحق، فإن مراجعة الحق خير من التمادي في الباطل"[2] .

وفي النحو ما يقول علماؤه : إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه[3].

---

1. محمود سليمان ياقوت : أصول النحو العربي، ص98.
2. ع/محمود سليمان ياقوت : نفسه، ص 98.
3. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن : الاقتراح في علم أصول النحو، تح. أحمد محمد قاسم، ص39.

3- أشار النحاة إلى أن "الحكم النحوي" ينقسم إلى واجب، وممنوع، وحسن قبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء، وتلك الأقسام أثر من آثار تقسيم "الحكم الفقهي" عند علماء الأصول[1].

4- استعار بعض النحاة أبوابا من علم أصول الفقه، وعرضوا للموضوعات اللغوية والنحوية في ضوئها، وأخذوا بعض العناوين الموجودة عند الفقهاء، ويأتي على رأس أولئك ابن جني في خصائصه الذي عقد بابا عنوانه (بابا في الاستحسان) وهو مستعار من مصطلحات أصول الفقه. ونشير إلى أن "الاستحسان" أحد أدلة الأحكام الشرعية عند الحنفية[2].

5- اتبع بعض النحاة طرق الفقهاء في مؤلفاتهم، ويتضح ذلك في ترتيب المادة النحوية وتصنيفها، وتقسيم الكتاب إلى الموضوعات المختلفة، ومن أولئك أبو البركات الأنباري الذي اهتم بقضايا الخلاف النحوي بين علماء البصرة والكوفة، فجمع المسائل ورتبها على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[3].

6 – هناك بعض المصطلحات المشتركة بين النحو وأصول الفقه، وقد أخذها النحاة من الأصوليين، ومنها "النسخ" و"التعليق".

---

1. محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص99.

2. محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص 108.

3. الأنباري كما الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين، والكوفيين، تح. مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد، ط4. مصر: 1961، المكتبة التجارية الكبرى، ج1، ص3.

أما النسخ فمعناه في اللغة الإزالة. قال تعالى : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أو نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَو مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَم أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير﴾ (سورة البقرة/106) والعرب تقول نسخت الشمس الظل، أي أزالته، والمعنى: أذهبت الظل وحلت محله ويقال نسخ الشيب الشباب.

والنسخ في اصطلاح علماء الأصول هو رفع الشارع حكما شرعيا بدليل شرعي، وهو جائز عقلا وواقع سمعا في شرائع ينسخ اللاحق منها السابق. ومثاله أن النبي ﷺ أقام يستقبل بيت المقدس في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة ثمانية عشر شهرا، ثم نسخ ذلك بطلب التوجه إلى الكعبة المشرفة. قال تعالى: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاء فَلَنُوَلِيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَام وَحَيْثُمَا كُنتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطْرَه وَإِنَّ الذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة البقرة/144).

والنواسخ جمع "ناسخ" وهي عبارة عن أفعال وحروف، فالأفعال (كان) وأخواتها، وأفعال المقاربة وأفعال الرجاء وأفعال الشروع، و(ظن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، والحروف التي تشبه (ليس).

ورأى النحاة أن المبتدأ والخبر مرفوعان، وأن دخول (كان) و (إن) و(ظن) عليهما تغير من الرفع، فأطلقوا عليها كلمة "النواسخ" وأطلقوا اصطلاح "النسخ على هذا العمل لما فيه من رفع حكم وإبدال آخر به[1] .

1. محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص 110-111.

وأما (التعليق) فقد أخذه النحاة من الفقهاء، فالمرأة المعلقة[1] عندهم هي التي فقدت زوجها، أو التي طلقها زوجها ولم تستوف بعد عدة النكاح، فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تتزوج في الوقت نفسه فهي معلقة. قال تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُم فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالمُعَلَّقَة وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَقُّوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (سورة النساء/129). هذا المعنى أخذه النحاة في باب "أفعال القلوب" فكما أن الزوج يكون موجودا، إلا أن زوجته لا تتمتع بحقوق الزوجية، كذلك العامل يكون موجودا، ولكنه لا يؤثر في المعمول، إذ أن التعليق في هذا الباب هو إبطال عمل (ظن) وأخواتها في اللفظ دون التقدير لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معمولها نحو "علمت" لزيد فاضل" فإن "زيد فاضل" حقه النصب، ولكن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمي معلقا أخذ من المرأة المعلقة التي لا هي متزوجة ولا هي مطلقة[2] .

وهذا وقد ذهب اللغويون والنحاة يفيدون من علل الفقهاء وعبر ابن جني عن ذلك حين ذكر كتب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وقال: إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاحظة والرفق[3] وكان ابن يعيش يشرح المسائل النحوية من خلال ربطها بالشرع، ومن ذلك رأى أن المفرد أصل والجملة

1. محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص111.
2. نفسه، ص111 – 112.
3. ع/عبد الحميد الشلقاني : رواية اللغة، دط. القاهرة: دت. دار المعارف بمصر، ص313.

الواقعة صفة فرع عليه، وأن نظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة الرجل[1].

مما تقدم نخلص إلى أن العلوم كانت متداخلة والصلة بين الفقهاء والنحاة قوية من أجل الفائدة العلمية، وأن الدراسات النحوية استوحت صبغتها المنهجية والتعليل من الدراسات الفقهية التي سادت في العصور الأولى للإسلام.

مميزات النحو الكوفي :

قد كان إقليم العراق عامة (البصرة والكوفة) من أهم مراكز الحياة العلمية بما حوته هذه الأخيرة من فقه وحديث ولغة ونحو وصرف وترجمة لكتب الفلسفة والمنطق والطب[2] ومن هنا فقد اشتهرت البصرة بنزوعها إلى الدراسات الفلسفية والكلامية وخوضها في الترجمات، وذلك لما عرفته من احتكاك باليونان والفرس وعلى نقيض ذلك نزعت الكوفة إلى الدراسات النقيلة نزوعا كبيرا بحكم كونها منزلا للرواة والمحدثين وأصحاب الأخبار والأيام والشعراء والقراء، فغلب على درسها الاهتمام بالرواية والنقل وقل نظرها في العقليات والمنطق.

وتعود البداية الحقيقية للنحو الكوفي إلى الكسائي ت 189 هـ وتلميذه الفراء ت 207 هـ، حيث استطاعا أن يضعا أسس هذا النحو وأصوله وقد رسما صورة واضحة له، تميزه عن النحو البصري. فأصبح للكوفيين منهج خاص تكون بعد طول النظر، وكثرة الجدل، ويتخلص فيما يلي:

---

1. صالح بلعيد : أثر القرآن في الدراسات اللغوية، مجلة الآداب والعلوم الانسانية. ص72.

2. مُحَمَّد حسين آل ياسين : الدراسات اللغوية عند العرب، ط1. بيروت : 1981، دار مكتبة الحياة، ص46.

1. الاستشهاد بلهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بلغتهم والقياس على القليل النادر، لأن ما ورد من اللغة يعد قليلا بالنسبة لما ضاع منها، مستندين إلى كلمة أبي عمرو ت 154 هـ حيث قال: ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا أقله، ولو جاءكم لجاءكم علم وافر، وشعر كثير[1].

2. الاستشهاد بالشعر العربي في الجاهلية والإسلام، ولو كان ما وصل إليهم منه بيت واحد. قال الأندلسي ت 745هـ في "شرح المفصل" الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا، وبوبوا عليه[2] .

وفيما يلي بعض المواقف التي تبرهن لنا على مدى اتساع الكوفيين في القياس وسعيهم لأن يضعوا قاعدة لكل شيء حتى وإن كان شاذا.

– كان البصريون يذهبون إلى أن (حيث) تلزم الإضافة إلى جملة اسمية أو فعلية وأنه لا يجوز إضافتها إلى المفرد بينما ذهب الكسائي إلى جواز ذلك، بل جعله قياسا لقول بعض الشعراء.

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء الشهاب لامعا[3]

1. ع/عبد العال سلم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دط. القاهرة : 1968، دار المعارف بمصر، ص 122.

2. نفسه، ص 123.

3. ع/شوقي ضيف : مدارس النحوية، دط. مصر: 1968، دار المعارف، ص181.

– كان البصريون يوجبون الكسر في (إن) حيث تقع جوابا لقسم: (والله إن محمدا مسافر) لكثرة ذلك في السماع عن العرب، وخالفهم الكسائي، فجوز الكسر والفتح واختار فتحها مع ندرته في السماع[1] .

– هذا وقد اعتمد الفراء على القياس في استخراج واستنباط القوانين، وتحليل الجمل، وصياغة الأحكام النحوية كأن يقول مثلا "وعلى هذا قياس كل ما في القرآن منه" أو "ولو نويت الجزاء لجاز في قياس النحو" أو "فقس على هذا" أو "والقياس فيهما وفيما قبلهما واحد" أو "فقس بهذا ما ورد عليك" وغير ذلك من العبارات[2] فقد وقف إزاء الآية الكريمة: ﴿ولقد أوحينَا إلَى مُوسَى أن أَسْرِ بعبادِي فاضرب لهُم طريقًا في البحر يَبَسا لا تخافُ دَرَكًا ولا تَخْشَى﴾ (سورة طه/77) ملاحظا أن الفعل الأخير في هذه القراءة (ولا تخشى) معطوفا على فعل مجزوم وأثبتت في الألف، ووجه ذلك بأنه قد يكون مستأنفا وقد يكون في موضوع جزم وإن كانت في الياء، واحتج بأن العرب قد تصنع ذلك موردا قول بعض بني عبس:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فأثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جــزم [3]

وذهب هشام بن معاوية الضريرت 209 هـ إلى أن (كيف) قد تأتي حرف عطف واستدل على ذلك بقول بعض الشعراء :

إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

---

1 . نفسه، ص 183-184.

2. ع/محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص404.

3. ع/شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 216 – 217.

وهو خطأ واضح لاقتران (كيف) بـ (الفاء) وقد خرجها ابن هشام توفي 761 هـ على مضاف محذوف تقديره : فكيف حال الأباعد[1].

3. الاستشهاد بالقرآن الكريم وبقراءاته : إذ كان الكوفيون أكثر من البصريين في الاستدلال بآياته والاحتجاج بأساليبه ذلك لأنهم يؤمنون أن القرآن جاء بلغات مختلفة فصيحة، فهو أحق بالقبول، أجدر بالأخذ حينما تبنى قاعدة، أو يقرر حكم، أو يصحح أسلوب.

وقد وضع الفراء منذ البداية في كتابه معاني القرآن أساسا لقاعدة قياسية فيقول: الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[2] ومن ثم يتضح منهجه فهو يضع القرآن الكريم نصب عينيه ويتخذ من كل آية يقف عندها قاعدة واضعا أمامه الآية الكريمة باعتبارها المثل الأعلى في القياس فيقول: إنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره، كقوله: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء واللباس الحسن. فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء ولا على الدواب ولا على الثياب ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف، ومثله في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُون﴾ وقوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وأَبَارِيقَ وكَأْسٍ مِن مَعِين﴾ (سورة الواقعة/18/17). ثم قال عزوجل: ﴿وفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ ولَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُون وحُورٌ عِينٌ﴾[3] (سورة الواقعة 22/21/20)

1. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 191.

2. ع/صابر بكر أبو سعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، دط. اسيوط: دت. مكتبة الطليعة ص 196.

3. نفسه، ص 196.

وفيما يلي طائفة من المسائل النحوية التي استشهد لها الكوفيون بالقرآن الكريم بينما رفض البصريون الاحتجاج بتلك الآيات :

1. القول في العطف على اسم "إن" بالرفع قبل تمام الخبر:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن "قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبوالحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل إن أم لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إن زيدا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان". وذهب أبو زكرياء يحي ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على حال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ذلك النقل : قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ آمنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى مَن آمنَ باللهِ واليَومِ الآخر وعَمِلَ صَالحًا فلاَ خوفٌ عليهمْ ولاَ هُم يَحزنُون﴾ (سورة المائدة/69) وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع"إن" قبل تمام الخبر –وهو قوله: ﴿ مَن آمنَ باللهِ واليَومِ الآخر﴾[1] .

2 . هل يقع الفعل الماضي حالا :

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش توفي 211 هـ من البصريين وذهب البصريون إلى أنه

1. الأنباري كما الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، ج1، ص 185-186.

لا يجوز أن يقع حالا، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قد" أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا.

أما الكوفيون قاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا النقل. فقد قال الله تعالى : ﴿إِلاَّ الذِين يَصِلُون إِلى قومٍ بينَكُم وبينهُم ميثاقٌ أو جاءوكُم حَصِرَتْ صدُورُهم أن يقاتِلوكُم أو يقاتِلوُا قومَهُم ولوشاءَ اللهُ لسلَّطهُم عليكُم فلقَاتلُوكم فإن اعتَزلُوكُم فلم يُقاتلوكُم وألقَوا إليكُم السَّلَمَ فمَا جعَلَ اللهُ لكُم عليهِم سَبِيلا﴾ (سورة النساء/90) فحصرت : فعل ماضى، وهو في موضع الحال، وتقديره: حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ (أو جاءوكم حصرة صدورهم) وهي قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضل عن عاصم[1].

3 . هل تكون إلا بمعنى الواو؟

ذهب الكوفيون إلى أن "إلا" تكون بمعنى الواو. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَام وَحَيْثُ مَا كُنتُم فَوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطْرَهُ لِئَلاَّ يَكُون للنَاسِ عليكُم حُجة إلاَّ الذِينَ ظَلَمُوا منهُم فَلاَ تخْشَوهُم واخْشَونِي ولأُتمَّ نِعمتِي عليكُم ولعلَّكُم تهتَدُون﴾ (سورة البقرة/150) أي ولا الذين ظلموا يعني والذين ظلموا لا يكون لهم أيضا حجة[2] .

4. هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى ؟

---

1. نفسه، ص 252 – 253.

2. نفسه، ص 266.

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله كثيرا، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ هذا لهو حَقُّ اليَقين﴾ الواقعة /95 واليقين في المعني نعت للحق، لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعني هو المنعوت فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد وقال تعالى : ﴿وما كُنت بجانبِ الغَربِي إذ قَضيْنَا إلى مُوسَى الأمر ومَا كُنتَ منَ الشَّاهِدين﴾ القصص /44 والجانب في المعنى هو الغربي[1].

5. هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة ؟

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى :﴿ وسِيقَ الذينَ اتقَوْا ربَّهُم إلى الجنَّة زُمَرًا حتى إذَا جاءوهَا وفُتِحَت أبوابُها وقالَ لهُم خَزَنَتُها سلاَمٌ عليكُم طِبتُم فادخُلوهَا خَالدِين﴾ (سورة الزمر / 73) فالواو زائدة لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها، لأنه جواب لقوله : (إذا جاءوها)، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها : ﴿وسيقَ الذينَ كفرُوا إلى جهنَّم زُمَرًا حتى إذا جاءوهَا فُتحت أبوابُها وقالَ لهم خزنتُها ألم يأتكُم رسُل منكُم يتلُون عليكُم آياتِ ربّكُم وينذرُونكُم لقاءَ يومِكم هذا قالُوا بلَى ولكن حقَّتْ كلمة

1. الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين، ج2، ص 436 – 437.

العَذاب على الكَافرين﴾ (سورة الزمر / 71) ولا فرق بين الآيتين، والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة[1] .

6. هل تأتي "أو" بمعنى الواو وبمعنى "بل"؟

ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى :﴿وأَرسلنَاهُ إلى مائةِ ألفٍ أو يزِيدُون﴾ (سورة الصافات / 47)، فقيل في التفسير : إنها بمعنى بل، أي : بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي : ويزيدون، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى أكثر من أن تحصى[2] .

7. القول في معنى "إن" ومعنى اللام بعدها :

ذهب الكوفيون إلى أن "إن" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما" واللام بمعنى إلا. وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة، واللام بعدها لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله، قال الله تعالى : ﴿وإن كَادُوا ليَسْتَفِزُّونَكَ مِن الأرضِ ليخرِجُوك منها وإذًا لا يلبَثُون خلفَك إلاَّ قلِيلا﴾ (سورة الإسراء/76).

أي: وما كادوا إلاّ يستفزّنك[3]

---

1. نفسه، ص 456 – 457.

2. نفسه، ص 478 – 478 – 480.

3. الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ج2، ص 640-641.

8. هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟

ذهب الكوفيون إلى أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة تكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة. وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى قال الله تعالى: ﴿ثمّ أنْتم هَؤُلاَءِ تَقْتلون أنفسكم وتُخرجُون فريقًا منكُم من ديَارِهِم تظَّاهرُون عليهِم بالإثمِ والعُدوَان وإن يأتُوكم أُسارَى تُفادُوهم وهو مُحرَّم عليكُم إخرَاجُهم أفتؤْمِنُون ببعضِ الكتَاب وتكفُرون ببعض فمَا جزَاءُ من يفعَل ذلكَ منكُم إلاَّ خزيٌ في الحياةِ الدُّنيا ويومَ القيامَةِ يُردُّون إلىَ أشدِّ العَذاب ومَا اللهُ بغافلٍ عمَّا يعمَلُون﴾ (سورة البقرة/85). والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم: مبتدأ وهؤلاء: خبره، وتقتلون: صلة هؤلاء، وقال تعالى: ﴿ومَا تلكَ بيمينِكَ يَا مُوسَى﴾ (سورة طه/1) والتقدير فيه: ما التي بيمينك، فما: مبتدأ، وتلك: خبره، ويمينك: صلة تلك[1] .

4- الأخذ بالقراءات الشاذة :

إن القراءة القرآنية هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور، في كتابة الحروف وكيفيتها من تخفيف أو تثقيل أو غيرها[2] وهذا الاختلاف يعد مظهرا من مظاهر التنوع في أداء القرآن الكريم لأنه يستند إلى ضوابط أجمع عليها العلماء وجعلوها شروطا لصحة القراءة فما كان للنحو إلا أن يرد في الاستدلال على صحتها، فبعد صحة السند إلى الرسول ﷺ وموافقة رسم

1. نفسه، ص 717.

2. نفسه، ص 478 – 478 – 480.

المصحف لا بد أن تكتمل صحة القراءة بموافقتها وجها من وجوه العربية[1] ولذلك كان للنحويين دور كبير في توجيه القراءات القرآنية والرجوع إليها في إثراء قضايا النحو، وفك مسائله مما استوحى وأغلق على الإفهام. ولأن القراءات القرآنية أوثق وأصح متنا وسندا، فقد دفعت بالعلماء إلى الاستناد إليها في تقعيد الأصول وضبط كثير من الفروع خاصة وأن شرعية السنة قد جعلت من مصدر القراءات رافدا لا ينضب في التواصل مع قضايا النحو العربي.

قال الدكتور الأفغاني في كتابه "في أصول النحو": وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته (يعني: القرآن) سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة والقراءة الشاذة التي منع الفراء قراءتها في التلاوة يحتج بها في اللغة والنحو إذ هي على كل حال أقوى سندا وأصح نقلا من

كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن[2]. وقال عبد الخالق عظيمة: القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة. فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا من أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها. وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد[3].

---

1. نفسه. ص 153.

2. ع/ التواتي بن التقاتي "هل النحو العربي في حاجة إلى التيسر؟" مجلة اللسانيات. الجزائر: 2003، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، العدد 8، ص 48.

3. نفسه، ص 48.

لقد طبعت الكوفة بالقراءات القرآنية والقراءات علم يعتمد على الرواية ويعتمد على التلقي والعرض فالكوفيون يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، يحتجون بها، فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، ويقيسون عليها، فيجعلونها أصلا من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها القراء لا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها[1] ولعل اعتمادهم عليها كثيرا في تأصيل قواعدهم النحوية يعود إلى أن الكسائي رأس المدرسة من القراء السبع إضافة إلى أن الكوفة حظيت بنزول سبعين رجلا من أصحاب الرسول ﷺ ممن شهدوا بدرا[2]

نعم إن الكوفيين كانوا أقل تخطئة للقراءة، وأكثر قبولا لها من البصريين، ولكن ذلك لا يرجع في نظرنا إلى احترامهم للقراءات وحسن تقبلهم لها، إنما يرجع ذلك إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد[3] فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات وتخريجها على مقتضى أصولهم، ومن هنا قلت تخطئتهم لها. وفيما يلي مواقف أشهر أعلام الكوفة من القراءات الشاذة.

1- الكسائي:

لقد اجتمع في هذا لرجل النحو والقراءة، ولكونه من القراء فقد كان له أثر بارز في ميدان القراءات، وإذا صح لنا القول، تصارع في شخصه

1. ع/ محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص 550.
2. التواتي بن التواتي، القراءات الشاذة وأثرها في الدراسات النحوية والأحكام الشرعية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الجزائر: دت. ص 236.
3. ع/أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط4، بيروت: 1982، عالم الكتب، ص27.

الاختصاصان معا: القراءة والنحو، ولكل منهما أثر في تكوينه العلمي وفي موقفه من القراءات فقد كان يحتج لها ويؤيدها بكل مد انتهى إليه من لغات العرب أما موقفه من القراءات الشاذة فلم يردها بكل كان يلتمس لها وجها في النحو ويخرجها عليه. ولتوضيح ذلك نذكر نماذج له من هذه القراءات.

– أجاز الكسائي العطف على محل اسم (إن) قبل مجيء الخبر استنادا إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللهَ وملائِكَتَهُ يُصلُّونَ عَلىَ النَّبي يَا أَيُّهَا الذِينَ آمنُوا صَلُّوا علَيهِ وسَلِّمُوا تَسْلِيما﴾ (سورة الأحزاب/56). على قراءة من رفع (ملائكته) فخبر (إن) محذوف تقديره : (إن الله يصلي)، وأغنى عنه خبر الثاني وكذلك لو قلت: "إن عمرا وزيد قائم" فرفعت (زيدا) جاز على أن يكون مبتدأ وقائم خبره أو خبر إن[1].

– أجاز الكسائي في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيئات قَال يَا قَومِ هَؤُلاَء بنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُم فاتَّقُوا اللهَ ولاَ تُخْزُونِ في ضَيْفِي أَليسَ منكُم رجُلٌ رَشِيد﴾ (سورة هود/78) قراءة (هؤلاء بناتي هن أطهر) بالنصب مخالفا البصريين[2]

– وأجاز في قوله تعالى: ﴿واسْتبقَا البَابَ وقَدَّت قَمِيصَهُ من دُبُرٍ وَأَلفَيَا سَيِّدَها لدَا البَاب قَالت مَا جزَاءُ مَن أَرَادَ بأهلِكَ سُوءا إلاَّ أن يُسْجَن أو عَذَابٌ أَلِيم﴾ (سورة يوسف/25) النصب على حذف الفعل استنادا إلى قراءة زيد بن علي (أو عذابا أليما)[3] .

---

1. التواتي بن التواتي، القراءات الشاذة وأثرها في الدراسات النحوية والأحكام الشرعية، ص 295 – 296.
2. نفسه، ص 296.
3. نفسه، ص 298.

2 – الفراء:

توقف الفراء أمام بعض القراءات الشاذة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ارجِعُوا إِلَى أَبِيكُم فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلاَّ بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلغَيْبِ حَافِظِين﴾ (سورة يوسف/81). الذي قال عنه الفراء : ويقرأ سرق ولا اشتهيها؛ لأنها شاذة، وكأنه ذهب إلى أنه لا يستحل أن يسرق ولم يسرق[1]

غير أن له مقياس بالنسبة لقبول القراءة الشاذة وهو أن تتفق والتفسير، وأن يكون له وجه في العربية فإذا خرجت عن هذين الشرطين فلا يقبلها. وننظر كيف يقيم هذه الآية : ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاء وَلَكِن مَتَّعْتَهُم وآبَاءَهُم حَتَّى نَسُوا الذِّكْر وكَانُوا قَوْمًا بُورًا﴾ (سورة الفرقان/18). قال: الفراء مجتمعة على نصب النون في نتخذ إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ: (أن نتخذ) بضم النون (من دون)، فلو لم تكن في (أولياء) (من) كان وجها جديدا، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز. وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَو نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ المُشرِكِين﴾ (سورة البقرة/135) وكذا قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللهِ ومَن أَحسنُ مِنَ اللهِ صبغةً ونحنُ له عَابدُون﴾ (سورة البقرة/138) فقال ملة وصبغة بالنصب، فلو رفعت الصبغة والملة كان صوابا. فعلى رواية النصب يقدر فعل (نتبع ملة وصبغة) ومن رفع أراد هي ملة وصبغة إبراهيم، وهي صبغة الله[2] .

1. ع/محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربين، ص 416.
2. ع/التواتي بن التواتي، القراءات الشاذة وأثرها في الدراسات النحوية والأحكام الشرعية، ص 299 –100.

ومن خلال النماذج القرآنية التي أوردناها ظهر لنا أن الفراء يعتمد في أحكامه النحوية على كل القراءات وهو ينطلق من مبدإ إن القرآن لم يشتمل كل وجوه العربية الجائز النطق بها ولهذا ينص على جواز النطق بهذا الوجه أو ذاك مما لم تجيء به الآيات، ويستعمل علمه الواسع بالعربية في مناقشة القراءات احتجاجا، وتوجيها، ونقدا، واختيارا، وترجيحا.

3 – ثعلب 291 هـ :

أما ثعلب فكان شديد الحرص في مخالفة بعض القراءات حيث قال: إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعرابا على إعراب، فإذا خرجت إلى كلم الناس فضلت الأقوى. وهذا يصور مدى حرصه واحترازه كما يصور ما يمكن استنتاجه من أنه كان يعد النص القرآني لا ينبغي أن يحاط بخلافات حيث يقول: السنة تقضي على اللغة واللغة لا تقضي على السنة[1].

مما سبق يظهر لنا أن تعامل النحاة الكوفيين مع القراءات القرآنية كان يسير تحت تأثير أسسهم المنهجية، ذلك أننا عرفنا مدى توسعهم في أصول اللغة وعدم تحرجهم في القياس على القليل والمثال الواحد فكانوا كذلك مع القراءات، حيث فتحوا الباب واسعا أمامها جميعا وأخذ موقفهم منها طابع الاحترام باعتبارها سنة، والأخذ بها دون مخالفتها، وكانوا ينظرون إليها على أساس أنها الأقوى في مجال الاستشهاد من الشعر وغيره.

فقد كانت السمة الغالبة على النحويين الكوفيين أنهم درسوا المادة اللغوية على أساس وصفي، أي بطريقة تقريرية تبتعد عن التعليل الفلسفي وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين "سئل في مجلس يونس عن قولهم:

1. ع/صابر بكر أبو سعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، ص 217.

لأضربن أيهم يقوم، لم يقال: لأضربن أيهم؟ فقال: أي "هكذا خلقت"[1] هي جوهر المنهج الوصفي، والمنهج الوصفي هو أساس الدرس النحوي.

ولنضرب مثالا على ابتعاد الكوفيين عن التأويل العقلي، واقترابهم من المنهج الوصفي. فقد قرر البصريون أن الفاعل لا يكون جملة، ولكنهم يصطدمون بنصوص عربية لا يرقى إليها الشك تؤكد وقوع الجملة فاعلا، فيضطرون إلى تأويل النص والإسراف فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بدَا لهُم منْ بَعْد مَا رَأَوا الآيات لَيَسْجُنَنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. (سورة يوسف/35) أين فاعل الفعل (بدا)؟

اضطر البصريون أن يدوروا حول النص، فقالوا إن الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره (هو). فعلى أي شيء يعود هذا الضمير؟ قالوا إنه يعود على الصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: ثم بدا لهم بداء هو... ثم قالوا إن جملة (ليسجننه) جملة تفسيرية تفسر هذا الضمير المستتر العائد على البداء.

ومن الواضح أن هذا الضمير لم يظهر قط وأن البداء خيال. أما الكوفيون فقد قالوا وفقا لمذهبهم : جملة (ليسجننه) هي الفاعل. وليس من شك في أن هذا هو الصحيح، ووقوع الجملة فاعلا ليس أمرا غريبا في اللغات[2] .

فإذا أخذنا نحقق في هذه القواعد والأركان التي اعتمدها الكوفيون في دراستهم وبناء قواعدهم النحوية وجدنا طابعين كبيرين تشيع فيهما هما طابع الاتساع في الرواية وطابع الاتساع في القياس.

الجوانب التي حدث فيها تأثير الفقه في النحاة الكوفيين :

1. ع/ عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، دط. بيروت: 1975، دار النهضة العربية، ص 54.
2. عبده الراجحي، دروس في كتب النحو، ص 54 – 55.

قد عنيت الكوفة بوضع أصول الفقه الإسلامي وشغلت بأحد مذاهبه هو مذهب أبي حنيفة النعمان كما اتجهت إلى مدارسة القراءات علما له أصوله وقواعده. ومن نحاة القرن الثاني الهجري "أبو جعفر الرؤاسي ت 190 هـ، وهو من أعيان الشيعة الباطنية، وكان أستاذا للكسائي والفراء ومعاصرا للخليل بن أحمد ت 175 هـ، وقد ألف كتابا في النحو اسمه (الفصيل) وقال: بعث الخليل إلي يطلب كتابي فبعثته إليه فقرأه، ووضع كتابه. قال: وفي كتاب سبويه ت 180 هـ قال الكوفي يعني به الرؤاسي[1].

فهذا أحد أئمة الباطنية، وقد عرفه وتأثر به أربعة من أئمة النحو "الخليل وسبويه والكسائي والفراء" فهلا يحق القول: إن مذهبه في تفسير القرآن قد أثر في نظرته لنصوص اللغة !!

لا ريب أن الكسائي يعد إمام مدرسة الكوفة فهو الذي وضع رسومها ووطأ منهجها، وفيه يقول أبو الطيب اللغوي: كان عالم أهل الكوفة وإمامهم، إليه ينتهون بعلمهم، وعليه يعولون في روايتهم[2].

ويقول ابن الأعرابي : كان الكسائي أعلم الناس، ضابطا عالما بالعربية، قارئا صادقا.[3]

---

1. أبو الفرج مُحَمَّد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالنديم، الفهرست، ط1، بيروت: 1966، دار الكتب العلمية ص 10.

2. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 175.

3. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة تح. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دط. بيروت: دت. المكتبة العصرية، المجلد الثاني، ص 163.

استطاع الكسائي أن يفيد من الفقه في تفسير مقاييسه في النحو، من ذلك مجلسه مع أبي يوسف في حضرة الرشيد حين سأل صاحبه فقال : ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إن دخلت الدار؟ فقال أبو يوسف: أن دخلت فقد طلقت. فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت أن فقد وجب الأمر، وإذا كسرت فإنه لم يقع بعد[1] .

ومن الأمثلة التي تصور أيضا تأثير ثقافته الفقهية على قياسه ما رواه الدوري حيث سأل الكسائي أبا يوسف الفقيه في حضرة الرشيد: ايش تقول في رجل قال لامرأته أنت طالق طالق طالق. قال: واحدة. قال: فإن قال لها أن طالق أو طالق أو طالق؟ قال: واحدة. قال: فإن قال لها أنت طالق وطالق وطالق. قال واحدة. قال الكسائي: يا أمير المؤمنين، أخطأ يعقوب في اثنين وأصاب في اثنين. أما قوله: أنت طالق طالق طالق فواحدة؛ لأن، الاثنتين الباقيتين تأكيد كما تقول أنت قائم قائم قائم وأنت كريم كريم كريم. وأما قوله: أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شك وقعت الأولى التي بيقين. أما قوله: أنت طالق ثم طالق ثم طالق فثلاث لأنهن نسق، وكذلك قوله: أنت طالق وطالق وطالق[2] .

ولم يكن الفراء بعيدا عن الدراسات القرآنية، وإنما اشتغل بها وكان له بها عناية شديدة واهتمام بالغ، وكانت آيات الذكر الحكيم ركيزة قواعده، فهو دائم الاستقراء للكتاب الكريم ينفذ إلى أسلوبه في الاستعمال ويوضح أوجهه المختلفة.

1. ع/صابر بكر أبو سعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، ص 189.
2. ع/صابر بكر أبو سعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، ص 189 – 190.

وقد اهتم بوضع القواعد النحوية على أساس المعني ومن أمثلة ذلك توقفه أمام قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابتَلَىَ إبرَاهِيمَ ربُّهُ بكلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُن قَالَ إِنّي جَاعِلُكَ للنَّاسِ إِمَامًا قَالَ ومِن ذُرّيَتِي قَالَ لاَ ينَالُ عَهْدِي الظَّالِمِين﴾ (سورة البقرة 124) و(عهد) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة لاشتغال المحل بكسرة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، و(الظالمين) مفعول به. قال الفراء: لا يكون للمسلمين إمام مشترك. وفي قراءة عبد الله (لا ينال عهدي الظالمون). وقد فسر هذا؛ لأن ما نالك فقد نلته، كما تقول: نلت خيرك ونالني خيرك وعلى تلك القراءة (عهد) مفعول به والياء مضاف إليه، و(الظالمون) فاعل[1].

أضف إلى ذلك أن تعويل الفراء في قياسه على المعنى وموقفه من تفسير النص، ظاهرة تتعلق بقضية مهمة وهي مدى علاقة النص بالملتقي، والفراء لا يقف من النص موقفا جامدا وإنما يقلب وجوهه محاولا الدخول إلى دلالات أخرى للنص، فهو لا تقنعه الدلالة الواحدة أو التفسير الواحد، وإنما تراه يأخذ بأطناب الكلام حتى يتعرف على كل ما يمكن أن يستنبطه منه من قواعد ويفرع فيه من أقيسة. يقول في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهُا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم الَّذِي خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوجَهَا وبَثَّ مِنْهُما رِجَالاً كَثِيرًا ونِسَاءً واتَّقُوا اللهَ الذِي تَسَاءلُون بِه والأَرحام إِنَّ اللهَ كَان عَليكُم رَقِيبا﴾ (سورة النساء/1) واحدة لأن النفس مؤنثة فقال واحدة لتأنيث النفس، وهو يعني آدم، ولو كانت من نفس واحد لكان صوابا يذهب إلى تذكير الرجل[2]. ومن ثم لا يقتصر قياسه على المعنى الذي يمكن أن يوحي

1. ع/محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، ص 415 – 416.

2. ع/ صابر بكر أبو سعود، القياس في النحو العربي من الخليل إلى ابن جني، ص 202.

به النص وإنما هو مرتبط بالمتلقي أيضا، بل أكثر من هذا هو مرتبط عنده بنية المتلقي يوجه النص بها، يقول في قوله تعالى: ﴿قُل أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَمَاوَاتِ والأَرْض وهُو يُطعِمُ ولا يُطعَم قُل إِني أُمرتُ أن أكُون أولَ من أَسلَم ولا تكُونَنَّ من المُشركِين﴾ (سورة الأنعام/14) مخفوض في الإعراب تجعله صفة من صفات الله تبارك وتعالى ولو نصبته على المدح كان صوابا وهو معرفة، ولو نويت الفاطر الخالق نصبته على القطع، إذ لم يكن ألف ولام، ولو استأنفته فرفعته كان صوابا، كما قال: ﴿رَبِّ السَّمَواتِ والأَرضِ ومَا بَينَهُما الرَّحمنِ لاَ يملكُونَ منهُ خِطَابًا﴾[1] (سورة النبأ /37).

وهكذا سار الفراء باسطا أجنحة القياس مفسرا الأوجه التي تحتملها الكلمة معنى وإعرابا ثم يخرج عن النص القرآني إلى استعمالات الكلمة ودورانها في لغة العرب.

ولعل ثعلبا من أبرز ما يمكن أن يمثل مبدأ الالتزام في القياس حيث يقول الأستاذ أحمد أمين: يبدو لي أن أسلوبه في القياس إنما هو انعكاس لتأثره وتمثله لمذهب الحنابلة في الفقه، فإذا كان الحنابلة ملتزمين بالحديث، وكانوا لا يرجحون القياس، حتى أحمد بن حنبل كان إذا وجد حديثا مرسلا أو ضعيفا رجحه على القياس، ولا يستعمل القياس إلا عند الضرورة القصوى ويكره الفتوى في مسألة ليس فيها أثر[2].

مما تقدم نخلص إلى أن رقي وازدهار الحركة العلمية والثقافية والدينية للفترة السابقة والمزامنة لظهور مدرسة النحو الكوفية أدى إلى ظهور حركة

1. نفسه، ص 202-203.

2. أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط10. بيروت: دت. دار الكتاب العربي، ج2. ص 235.

نشيطة بين العلوم (تأثير وتأثر) مما جعل النحاة الكوفيين يعتمدون في وضعهم لقواعد النحو وتثبيتها نفس المصادر التي اعتمدها الفقهاء لاستنباط الأحكام الشرعية. كما اعتمدوا نفس الآليات (السماع والقياس والعلة والاجتهاد واستصحاب الحال) محاذين في ذلك حذو الفقهاء حريصين على أن لا تتنافى قواعدهم تلك مع الأحكام الدينية. ولما لم ينظروا إلى اللغة كمادة جامدة فإنهم وباعتبار المتلقي فسروا معاني اللغة وقواعد النحو بالمعاني الفقهية المستمدة من العلوم الشرعية التي ظهر سلطانها على التفكير النحوي حيث اعترف النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه وخاصة عند الحنفية.